المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
Higher Council for the Rights of Persons with Disabilities (HCD)

الملخص التنفيذي

التقرير التشخيصي لأسباب تعثّر تطبيق "كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة" (2018) وآليات تصويبها

الفهرس

4 أولاً - الخلفية والسياق

5 ثانياً - تشخيص الخلل (صورة مختصرة)

7 ثالثاً - الاتجاهات الاستراتيجية للتصويب

9 رابعاً - الرسالة الختامية لسمو الأمير

نظرة عامة

يؤكد البرنامج على الشمولية والشفافية والمساءلة.
من خلال خلق فرص منظمة للتفاعل والتغذية الراجعة، يهدف إلى تعزيز التعاون وإنتاج نتائج عملية وقابلة للقياس ومقدرة من جميع المشاركين.

الشمولية

الشفافية

التعاون

أولاً - الخلفية والسياق

منذ اعتماد "كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة" عام 2018 ضمن منظومة كودات البناء الوطنية، أصبح الالتزام بها جزءاً من واجب الدولة في إزالة الحواجز المعمارية أمام مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، والصحة، والعمل، والخدمات العامة.

الإطار القانوني الداعم للكودة قوي ومتقدّم، ويستند إلى:

- الدستور الأردني ومبدأ المساواة وعدم التمييز.
- قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017.
- الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (خاصة المادة 9 بشأن إمكانية الوصول).

مع ذلك، تُظهر الشكاوى، والمشاهدات الميدانية، والخبرة العملية للمجلس الأعلى أن:

- الكودة مطبّقة بشكل جزئي وغير متّسق.
- هناك تفاوت كبير بين المحافظات والقطاعات.
- وما يزال الشخص ذو الإعاقة يواجه صعوبات يومية كبيرة في الوصول إلى المدارس، المستشفيات، البلديات، والمرافق العامة.

انطلاقاً من تكليف سموكم، يهدف هذا التقرير إلى الإجابة عن سؤالين رئيسين:

1. أين يكمن الخلل في منظومة تطبيق الكودة؟
2. وما الذي يجب فعله – عملياً – لتصويب هذا الواقع ضمن مسار زمني واضح؟

ثانياً - تشخيص الخلل (صورة مختصرة)

التحليل أظهر أن المشكلة ليست في "نص الكودة" بحد ذاته، بل في المنظومة التي يفترض أن تطبّقها ويمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

1. **الإطار القانوني والتقني متوفر، لكن التنفيذ والرقابة ضعيفان ومتفاوتان:**

- الكودة 2018 مرجع مهني مقبول، وقانون الإعاقة يوفّر سنداً قانونياً كافياً.
- لكن الربط بين الالتزام بالكودة وبين منح أو سحب إذن الأشغال غير منصوص عليه بوضوح كافٍ في أنظمة البلديات والتعليمات التنفيذية.
- لا توجد تعليمات موحّدة تلزم جميع البلديات وأمانة عمّان بالتصرف عند الإخلال بالكودة (رفض، إنذار، مهلة، غرامة، تعليق إذن الأشغال).

2. **سلسلة الالتزام تنقطع في أكثر من موضع عبر دورة حياة المبنى:**

- في التصميم - الإتاحة تُعالَج في كثير من الأحيان كإضافة لاحقة، وليست جزءاً من الفكرة المعمارية منذ البداية.
- في التدقيق والترخيص - غياب قوائم تدقيق إلزامية (Checklists) ونقاط توقف مرتبطة بالكودة يسمح بمرور مخططات غير ملتزمة.
- في التنفيذ والاستلام - تعديلات في الميدان وضغوط كلفة، مع تساهل عند الاستلام وإصدار إذن الأشغال.
- في التشغيل - تآكل تدريجي للإتاحة (تعطل مصاعد، استخدام منحدرات كمخازن...) دون تفتيش دوري منظم.

3. **الاعتماد الحالي على الاجتهادات الفردية لا على نظام إلزامي منضبط:**

نجاح بعض المشاريع في تطبيق الكودة يعود غالباً إلى:

- وجود مسؤول أو مهندس واعٍ ومتحمس.
- أو مبادرة قيادية في جهة معيّنة.

وليس إلى نظام وطني ملزم يُطبّق على الجميع، هذا يخلق تفاوتاً كبيراً، ويجعل تحقق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مرتبطاً بـ"حسن الحظ" أكثر من ارتباطه بالحق والقانون.

4. **غياب بيانات وطنية ومؤشرات أداء واضحة**

- لا توجد قاعدة بيانات وطنية موحدة تبين نسبة المباني الملتزمة بالكودة حسب القطاع والمحافظة.
- لا توجد حزمة متفق عليها من مؤشرات الأداء (KPIs)، ولا تقارير دورية معلنة عن وضع الإتاحة.

هذا الفراغ يجعل من الصعب:

- ترتيب الأولويات.
- إقناع صانع القرار بضرورة تخصيص موارد إضافية.
- قياس أثر الخطة الوطنية لتصويب أوضاع المباني (2019–2029).

5. **التجربة اليومية للشخص ذي الإعاقة بعيدة عن مستوى الطموح:**

رغم النصوص والخطط، ما يزال كثير من الأشخاص ذوي الإعاقة:

- يدخلون من مداخل خلفية أو جانبية غير لائقة.
- أو يعتمدون على من يحملهم على الأدراج.
- أو يُمنعون عملياً من الوصول إلى خدمة أساسية بسبب تصميم غير مهيأ.

المعيار الحقيقي للنجاح هو ما يلمسه الشخص ذو الإعاقة عندما يذهب إلى مدرسة، أو مستشفى، أو دائرة حكومية – وليس عدد القوانين المعدّلة فقط.

ثالثاً - الاتجاهات الاستراتيجية للتصويب

استناداً إلى هذا التشخيص، يقترح التقرير مجموعة من المحاور العملية التي يمكن لسموكم توجيه الجهات نحوها:

1. **إغلاق الفجوة التشريعية والتنظيمية**

- إدخال نصوص صريحة في أنظمة البلديات وأذون الأشغال تنص على:
  – عدم منح إذن الأشغال لمبنى لا يستوفي الحد الأدنى من متطلبات الكودة،
  – اعتبار الإخلال الجسيم سبباً لتعليق أو سحب إذن الأشغال بعد إنذار ومهلة.
- التنسيب لمجلس البناء الوطني لتأكيد كودة الوصول بوضوح في كودات الأبنية العامة والتعليمية والصحية.

2. **ترتيب الأدوار المؤسسية وقيادة المجلس الأعلى**

- إقرار مصفوفة وطنية للأدوار (RACI) توضح من يصدر الكودة، من يدمجها في الترخيص، من يدقق، من يفتش، ومن يرصد وطنياً.
- تشكيل لجنة تنسيقية دائمة لتطبيق الكودة برئاسة المجلس الأعلى وعضوية الجهات الرئيسة (مجلس البناء الوطني، أمانة عمّان، البلديات الكبرى، النقابة، الدفاع المدني).

3. **إصلاح الإجراءات اليومية في التصميم والترخيص والاستلام**

- اعتماد قوائم تدقيق إلزامية للكودة في:
  – تدقيق المخططات في نقابة المهندسين.
  – التفتيش الميداني.
  – الاستلام الأولي والنهائي للمشاريع الحكومية.

4. **الاستثمار في القدرات والحوافز**

- برنامج تدريب وطني مستمر للمهندسين وموظفي البلديات حول الكودة والتصميم الشامل.
- إدراج وحدات دراسية عن التهيئة في مناهج كليات الهندسة والعمارة.
- تعزيز جائزة المباني المهيأة وربطها بمزايا عملية، مع دراسة حوافز مالية أو ضريبية للمباني النموذجية.

5. **بناء منظومة بيانات ولوحة معلومات وطنية**

- تطوير لوحة معلومات (Dashboard) لتطبيق الكودة تتغذى من:
  – بيانات الترخيص، التفتيش، المسح الميداني، والشكاوى.
- اعتماد مؤشرات أداء رئيسة (مثل نسبة المدارس والمراكز الصحية المهيأة) وإصدار تقرير وطني دوري يعرض لسموكم ولمجلس الوزراء.

رابعاً - الرسالة الختامية لسمو الأمير

- الكودة موجودة والإطار القانوني قوي؛ الخلل في المنظومة التنفيذية التي لا توحّد الأدوار ولا تربط الالتزام بالكودة بقرارات الترخيص والتشغيل بشكل واضح.

- تطبيق الكودة هو امتحان عملي لجدّية الدولة في المساواة وعدم التمييز، وليس مجرد مطلب هندسي أو شكلي.

- المجلس الأعلى برئاستكم في موقع فريد لقيادة هذا التحوّل، من خلال توحيد الجهات، وفرض وضوح الأدوار، وبناء منظومة بيانات ومؤشرات تربط الواقع بالقرار.

- النجاح سيُقاس في النهاية بما يلمسه الشخص ذو الإعاقة في حياته اليومية، حين يدخل إلى مدرسة أو مستشفى أو دائرة حكومية من المدخل الرئيس، باستقلالية وكرامة، كما يفعل أي مواطن آخر.

هذا الملخص يضع أمام سموكم الصورة المكثفة للتقرير التفصيلي، ويعرض بوضوح أين يكمن الخلل، وما الاتجاهات العملية المقترحة لتصويب المسار خلال الفترة المقبلة.

شكـــراً لـــــكم